

٢ - انضم الى الشركة كل من:-

أسم الشريك	صفة الشريك	حصته بالدينار
محمد فؤاد مصطفى آغا	متضامن	٣٣٠٠
هنا محمد فؤاد آغا	»	٣٣٠٠
فيصل رشيد الحولي	متضامن	٣٣٠٠

٣ - أصبح اسم الشركة الجديد شركة محمد فؤاد آغا وشركاه.

٤ - يتولى التوقيع عن الشركة الشريكان محمد فؤاد مصطفى آغا وهنا محمد فؤاد آغا مجتمعين او منفردين.
تاريخ التنويرات ١٩٨٩/٧/٢٩.

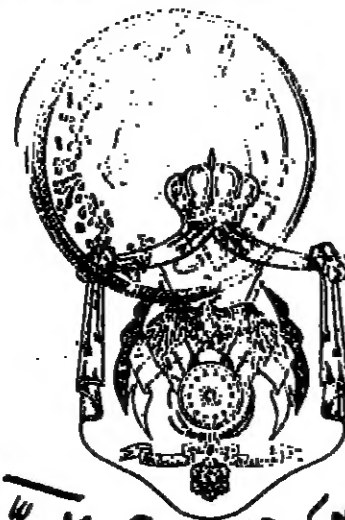
ملاحظة :- كانت الشركة مسجلة كشركة عادية محدودة ثم أصبحت شركة توصية بسيطة بموجب احكام قانون الشركات رقم (١) لعام ١٩٨٩.

اعلمني بأن الشركاء في شركة علي وعمود جورج والمسجلة تحت الرقم (٢٠٢٥٥) تاريخ ١٩٨٨/٨/٢٩ قد تقدموا بطلب لتصفية شركتهم وقد عين السيد علي فايز جورج مصفيا للشركة وقد تمت اجراءات التصفية نهائيا وعليه اعلن عن شطب الشركة بتاريخ ١٩٨٩/٨/٢.

اعلمني بأن شركة الحوامده للانشاءات الهندسية والمسجلة تحت الرقم (١٥١٧٩) تاريخ ١٩٨٥/٣/١٨
١ - انضم الى الشركة حسام علي عبد الحوامده كشريك موصي فقد تقدم الشركاء بطلب لتسجيل شركتهم من شركة عادية عامة الى شركة توصية بسيطة وقد سجلت تحت رقم (٣٣١٨) تاريخ ١٩٨٩/٧/٢٩ حسب التفاصيل التالية:-
٢ - غايات الشركة : شركة الحوامده للانشاءات.

٣ - رأسمال الشركة :
القيام بكافة اعمال مقاولات الابنية والطرق ومقاولات الاعمال الكهروميكانيكية وصيانتها واستيراد المواد المتعلقة الداخلة بالمشايخ الهندسية والمقاولات العائدة للشركة.
يشألف رأسمال الشركة من مائة الف وخمسمائة دينار.

٤ - اسماء الشركاء وصفاتهم وجنسياتهم.
أسم الشريك : حسن علي عبد الحوامده
صفته : متضامن
أسم الشريك : عبيد علي عبد الحوامده
صفته : متضامن
أسم الشريك : حسام علي عبد الحوامده
صفته : موصي
٥ - مركز الشركة الرئيسي : عمان ويحق لها فتح فروع داخل المملكة.
٦ - مدة الشركة : غير محدودة.
٧ - يتولى التوقيع عن الشركة : في الامور المالية الشركاء المتضامنين مجتمعين وفي الامور الادارية والاخرى الشركاء المتضامنين مجتمعين او منفردين.



الجريدة الرسمية للمملكة الاردنية الهاشمية

عمان : الخميس ٥ رجب سنة ١٤١٠ هـ الموافق ١ شباط ١٩٩٠ م العدد ٣٦٧٦

الفرس

صفحة	
٢٠٨	انقلية انتعلون في المجال الدخيل على بن دول مجلس انتعلون العربي
٢١٠	قرار رقم ١/ببر لسنة ١٩٩٠ قرار شروط تسجيل الحاصلات الزراعية
٢١٢	قرار رقم ٢/ببر لسنة ١٩٩٠ قرار شروط واجراءات الترخيس باستيراد وتداول البذور والتغوى الزراعية
٢١٢	قرار رقم ٣/ببر لسنة ١٩٩٠ قرار شروط الاتجار ببذور وتغوى الحاصلات الزراعية

مديرية المطابع العسكرية

صدرت الإرادة الملكية السلية بالموافقة على اتفاقية التعاون العربي في المجال التخطيطي بين دول مجلس التعاون العربي التي تم التوصل إليها خلال اجتماع وكلاء وزارات التخطيط في دول مجلس التعاون العربي التي عقدت في بغداد خلال الفترة من ٤-٥ تشرين ثاني ١٩٨٩ بشكلها التالي:

اتفاقية التعاون في المجال التخطيطي

بين دول مجلس التعاون العربي

تنفيذا للبادئين الثانية والثالثة من اتفاقية تأسيس مجلس التعاون العربي الموقعة في بغداد في المائس من شهر رجب ١٤٠٩ هـ الموافق ١٦ شباط ١٩٨٩ م .
ولتحقيق التنسيق والتعاون والتكامل بين دول المجلس في مجال التخطيط والتنمية فإن الدول الاعضاء اتفقت على ما يأتي :-

المادة الاولى :-

اعداد استراتيجية تنموية بعيدة المدى لدول المجلس تحدد اتجاهات التنمية وتشكل الاطار العام للخطط القطرية للدول الاعضاء ، وتعمل على تحديد الاولويات بين مختلف القطاعات الاقتصادية على اسس المزايا النسبية لكل قطر واحتياجات التنمية فيه .

المادة الثانية :-

التنسيق بين الخطط التنموية بآمادها القصيرة والمتوسطة والبعيدة المدى لتحقيق اهداف الاستراتيجية التخطيطية بعيدة المدى ومن اجل ذلك تعمل دول المجلس على ما يأتي :-

- ١ - تحقيق التكامل في فرص التنمية للدول الاعضاء وتطوير اسس التخصص وتنسيق العمل بما يتفق مع الامكانات المتاحة .
- ٢ - تنسيق السياسات الاقتصادية في دول المجلس لتيسر التكامل الاقتصادي فيما بينها .
- ٣ - تنسيق الأنشطة والفعاليات الاقتصادية بين دول المجلس على المستويين القطاعي والكي بهدف تطوير وتحديث الهياكل الاقتصادية لدول مجلس التعاون العربي .
- ٤ - توحيد الاهداء الزمنية لخطط التنمية في دول المجلس .
- ٥ - التشاور في مرحلة اعداد الخطط والتنسيق في مجال تنفيذ ومتابعة الخطط التنموية وتوحيد الماهيم والمصطلحات المستخدمة في المجالات التخطيطية والتنموية .
- ٦ - تزويد الدول الاعضاء الامانة العامة للمجلس بالتقارير السنوية التي تعدها عن متابعة وتقييم الاداء الاقتصادي فيها .

المادة الثالثة :-

تسمى دول المجلس الى تنسيق الانظمة والتوانين المتعلقة بالاستثمار من اجل التوصل الى وضع سياسة استثمارية مشتركة تهدف الى توجيه الاستثمارات بالصورة التي تخدم تطلعات دول المجلس في التنمية والتقدم .

المادة الرابعة :-

التنسيق من اجل تطوير القواعد والاسس المتعلقة بضية القوى البشرية وتنظيم حركتها بين دول المجلس بما يخدم اهداف التنمية فيها .

المادة الخامسة :-

التعاون في مجال تطوير البنى التحتية والاجراءات المتعلقة بالتنمية الاقتصادية والمكتبة في دول المجلس .

المادة السادسة :-

تنسيق السياسات تجاه التكتلات والتجمعات الاقتصادية الاقليمية والدولية بما يؤمن الخروج ببراقف موحدة تجاه التكتلات الخارجية .

المادة السابعة :-

- ١ - التنسيق بين اجهزة الاحصاء المركزية في دول المجلس في مجال اعداد القواعد البيئية والاصلاحية لخدمة رسم السياسات الاقتصادية واعداد الخطط التنموية .
- ٢ - تنسيق الاساليب والانظمة المتعلقة بالمعلومات والبيانات الاحصائية الخاصة ، بالمشورات الاقتصادية لدول المجلس وتوحيد الماهيم والاداءات لخدمات الاحصائية .

المادة الثامنة :-

تبادل الزيارات والخبرات والمعلومات الاقتصادية والتخطيطية بين دول المجلس من اجل الاستفادة المشتركة ونمذج الممارسات والخبرات المتقدمة .

المادة التاسعة :-

يجتمع وزراء التخطيط في دول مجلس التعاون العربي مرة واحدة في الاقل سنويا لاترار ومتابعة الاجراءات المتعلقة بتنفيذ احكام هذه الاتفاقية ويتولى وزير التخطيط للدولة المضيف الدعوة الى الاجتماع وترؤسه . ويحضر الاجتماعات الامين العام لمجلس التعاون العربي او من ينوب عنه .

المادة العاشرة :-

تتخذ كل دولة من دول المجلس ما يلزم من الاجراءات لوضع هذه الاتفاقية موضع التنفيذ .

المادة الحادية عشرة :-

- ١ - تسري هذه الاتفاقية من تاريخ ملام دول المجلس بايداع وثائق التصديق لدى الامانة العامة .
- ٢ - تسري هذه الاتفاقية على الدول التي تنضم الى عضوية المجلس من تاريخ ايداع وثيقة انضمامها لدى الامانة العامة .

دكتور صفوان سمح طوقان
امين عام وزارة التخطيط
في المملكة الاردنية الهاشمية

هشام ايوب صبري المعزى
مستشار وزارة التخطيط
في الجمهورية العراقية

دكتور مطهر عبدالله السبيدي
نائب وزير التنمية
ونائب رئيس الجهاز المركزي للتخطيط
في الجمهورية العربية السورية

دكتور السيد رشاد محمد الصفتي
وكيل اول وزارة التخطيط
في جمهورية مصر العربية

قرار رقم ١/ب/ لسنة ١٩٩٠
قرار شروط تسجيل الحاصلات الزراعية
صادر استنادا للمادة ١٠ من قانون الزراعة
رقم ٢٠ لسنة ١٩٧٣

المادة ١ - يسمى هذا القرار (قرار شروط تسجيل الحاصلات الزراعية لسنة ١٩٩٠) ويعمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

المادة ٢ - لا يجوز استيراد أو تداول أي بذور أو تقاوى لم تكن مسجلة في وزارة الزراعة .

المادة ٣ - لا ينظر بطلب تسجيل أي صنف من أصناف البذور والتقاوى الزراعية ما لم تكن الجهة صاحبة الطلب مرخصة لغايات تداولها وفق الشروط الواردة في القرار رقم ٣/ب/ لسنة ١٩٩٠ .

المادة ٤ - لا يجوز تسجيل أي صنف إلا إذا كان منتجاً ومتداولاً من قبل جهة متخصصة في إنتاج البذور والتقاوى .

المادة ٥ - يقدم طلب تسجيل الصنف من قبل الجهة ذات العلاقة إلى الجهة المختصة بوزارة الزراعة مرفقاً بما يلي : -

- ١ - شهادة تثبت أن الجهة طالبة التسجيل منتجة أو متداولة للصنف .
- ٢ - شهادة من الجهة الموردة أو المنتجة للصنف تبين مواسمات الصنف المراد تسجيله .
- ٣ - نشره فني من الجهة الموردة أو المنتجة تبين : -
أ - الاسم التجاري : ويسجل بنفس الاسم الوارد في النشره الفنية من الجهة الموردة أو المنتجة ولا يجوز تغيير الاسم بلسبب آخرى محلية .
ب - اسم وعنوان الجهة الموردة .
ج - المجموعة التي يتبعها الصنف (هجين ، غير هجين) .
د - المواصفات الفنية - من حيث مقاومة الأمراض - اللون - النضج ، طبيعة النمو - .
هـ - استعمالات الصنف من حيث التسويق ، التصنيع - الاستهلاك الطازج .
و - الظروف المناخية والبيئية الملائمة للانتاج .
- ٤ - ثلاث نسخ أصلية من كتالوج الشركة المنتجة للصنف المستورد أو النشرات الفنية من الشركة المحلية باللغة الانجليزية أو العربية .

المادة ٦ - يجوز اضافة أي اسم فني من قبل الشركات المسجلة والمستوردة للصنف اضافة إلى الاسم الأصلي الوارد في كتالوج الشركة المنتجة بواقعة خطية من قبل لجنة تسجيل الحاصلات الزراعية في وزارة الزراعة .

المادة ٧ - يجوز تسجيل الاصناف المنتجة محلياً من قبل الجهات العلمية أو الشركات المحلية المتخصصة بإنتاج البذور والتقاوى بعد تقديم الوثائق المطلوبة .

المادة ٨ - يحال الطلب المقدم إلى لجنة تسجيل الحاصلات الزراعية التي لها بعد الدراسة أن تقرر قبول التسجيل أو رفضه مع إبداء الأسباب في حالة الرفض .

المادة ٩ - يعمل كل صنف مستورد أو منتج محلياً كصنف مستقل ويعطى رقم تسجيل مختلف لكل شركة زراعية حتى لو كان الصنف نفسه مسجلاً لجهة أخرى وذلك لتحديد مسؤولية كل شركة .

المادة ١٠ - تحدد فترة شهرين من تاريخ تقديم الطلب للبت في تسجيل الصنف من قبل لجنة تسجيل الحاصلات الزراعية إلا إذا كان هناك أسباباً بفسر الفاشل .

المادة ١١ - إذا ووفق على تسجيل الصنف يبلغ صاحب العلاقة خطياً بذلك ويطلب منه استكمال إجراءات التسجيل التي تشمل : -

- أ - تقديم ٢٥٠ - ٥٠٠ غم عينه للاصناف غير المهجنة والاصناف المهجنة ذات البذور الكبيرة .
- ب - تقديم ١٠ غم من الاصناف المهجنة ذات البذور الصغيرة وذات المقد البكري .
- ج - دفع رسوم التسجيل المقررة - عشرة دنانير - ولمرة واحدة .

المادة ١٢ - الاصناف التي يقرر اللجنة تسجيلها تسجل في سجلات في الوزارة تحت رقم مسلسل ويمنح طالب التسجيل شهادته خاصة بذلك .

المادة ١٣ - يسمح للشركات الزراعية المرخصة بتداول البذور والتقاوى استيراد البذور والتقاوى قبل التسجيل وذلك كمعينات لأغراض التجارب وبكميات تحددها اللجنة .

المادة ١٤ - يلغى تسجيل الصنف المسجل حكماً في الحالات التالية : -

- ١ - إذا لم تستكمل إجراءات التسجيل خلال مدة ثلاثة شهور من قرار الموافقة على التسجيل .
- ٢ - إذا ثبت أن الصنف غير صالح للأغراض البيئية المحلية .
- ٣ - إذا ثبت أن الاصناف مسجلة بذات على معلومات غير صحيحة .

وزير الزراعة
د. سليمان عريبات

قرار رقم ٢/بز لسنة ١٩٩٠
قرار شروط وإجراءات الترخيص باستيراد وتداول البذور والتقاوى الزراعية
صادر استنادا للمادتين ٣٥ ، ٣٦ من
قانون الزراعة رقم ٢٠ لسنة ١٩٧٣

المادة ١ - يسمى هذا القرار - قرار شروط وإجراءات الترخيص باستيراد وتداول البذور والتقاوى الزراعية لسنة ١٩٩٠ - ويعمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يمنع استيراد البذور وتقاوى الحاصلات الزراعية الا من قبل الشركات الزراعية المصرح لها بتعاطي مهنة استيراد البذور والتقاوى وفقا للنموذج المعد لذلك .

المادة ٣ - يشترط في طلب التصريح .

- ١ - ان تكون شركة زراعية مسجلة في وزارة الصناعة والتجارة مصرحها بممارسة النشاط الزراعي .
- ٢ - ان يعمل لدى الشركة مهندس زراعي وفقا للشروط الاتية :
أ - ان يكون متخصصا باي من تخصصات الهندسة الزراعية باستثناء الانتاج والصحة الحيوانية
ب - ان يكون اردني الجنسية .
ج - ان يكون منتسبا لنقابة المهندسين الزراعيين وان يكون متفرغا للعمل بصورة دائمة لدى الشركة وان يكون مسؤولا بالتكامل وانتضبا فيما يتعلق بتطبيق التعليمات والقرارات الصادرة عن وزارة الزراعة .

المادة ٤ - على طالب الترخيص ان يقدم للوزارة .

أ - شهادة مزاولة سارية المفعول صادرة من نقابة المهندسين الزراعيين للمهندس الزراعي المتعاقد معه .

ب - صورة من جواز السفر او دفتر العائلة

ج - نسيجه من العقد موثقه من الطرفين .

د - نسخة من رخصة تسجيل الشركة لدى وزارة الصناعة والتجارة .

المادة ٥ - لا يسمح للشركات الاجنبية التي تنفتح مكتبها بالاردن الاتجار بالبذور والتقاوى .

المادة ٦ - على المصرح لـه باستيراد البذور والتقاوى او انتاجها محليا ان يتوفر لديه مستودعا صالحا للتخزين او البيع ومستوفيا للشروط التي تصدرها الوزارة .

المادة ٧ - على المصرح له بتداول البذور والتقاوى ان يحتفظ بسجلات مختومة بختم الوزارة يدون فيها كميات البذور وانواعها وحركة الوارد والمصادر واسعار البيع وان يبرز هذا السجل لدى الطلب من قبل اي موظف مختص في الوزارة .

المادة ٨ - عند استكمال شروط التصريح يمنح صاحب العلاقة التصريح اللازم بعد استيفاء الرسوم المقررة وقدرها خمسة دنانير على ان يجدها هذا التصريح سنويا اعتبارا من مطلع كل عام .

المادة ٩ - كل من يخالف احكام هذا القرار يعاقب بالعقوبات المنصوص عليها في المادة ٢٧ من قانون الزراعة رقم ٢٠ لسنة ١٩٧٣ .

المادة ١٠ - يلغى قرار بيع وعرض وتداول واستيراد وتصدير والاتجار بالبذور والتقاوى الزراعية رقم ١/بز لسنة ١٩٧٨ .

وزير الزراعة
د. سليمان عرويات

نموذج رقم ()
تصريح رقم مسلسل
رقم

الملكة الاردنية الهاشمية

وزارة الزراعة - عمان

تصريح استيراد - بيع البذور والتقاوى الزراعية

بموجب الصلاحية المخولة في المادة ٣٦ - الفصل السادس من قانون الزراعة العام رقم ٢٠ لسنة ١٩٧٣ .

قد صرحت الى الحائز على

..... باستيراد / بيع البذور والتقاوى الزراعية الى /

في الملكة الاردنية الهاشمية وقد سجل اسمه لدى وزارة الزراعة .

يجب على حامل هذا التصريح ان يكون خاضعا للقوانين الحكومية الاردنية وجميع تعليمات وزارة الزراعة المرعية الاجراء والتي توضح موضوع الاجراء فيما يتعلق باستيراد بيع البذور والتقاوى الزراعية .

وزير الزراعة
د. سليمان عرويات

يسري مفعول هذا التصريح

من / / الى / / ١٩ /

قرار رقم ٣/بز لسنة ١٩٩٠
قرار شروط الاتجار ببذور وتقاوى الحاصلات الزراعية
صادر استنادا للمادة ٣٨ من قانون الزراعة
رقم ٢٠ لسنة ١٩٧٣

المادة ١ - يسمى هذا القرار (قرار شروط الاتجار ببذور وتقاوى الحاصلات الزراعية لسنة ١٩٩٠) ويعمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

المادة ٢ - لا يسمح باستيراد او انتاج او تداول اي صنف من البذور والتقاوى ما لم يكن مسجلا في وزارة الزراعة بناء على القرار رقم ١/بز لسنة ١٩٩٠ .

المادة ٣ - لا يجوز استيراد او انتاج او تداول البذور الزراعية الا من قبل الشركات الزراعية المرخصة من قبل وزارة الزراعة بناء على القرار رقم ٢/بز لسنة ١٩٩٠ .

المادة ٤ - على الشركات الزراعية المرخصة والراغبة في استيراد او انتاج ببذور وتقاوى الحاصلات الزراعية تقديم طلب الى الجهات المختصة بالوزارة وفقا للنموذج المعد لهذه الغاية للحصول على الموافقة والبيان به : -

- ١ - الاسم التجاري للصنف .
- ٢ - بلد المنشأ .
- ٣ - اسم الشركة الموردة .
- ٤ - رقم التسجيل بالوزارة .
- ٥ - الكمية المطلوب استيرادها .
- ٦ - نوع التمثيل .
- ٧ - مركز التخليص .

المادة ٥ - لا يجوز تداول البذور والتقاوى المستوردة أو المنتجة محليا إلا بعد فحصها من قبل المختبرات المختصة بوزارة الزراعة لتحديد نسبة الانبات ودرجة النقاوة وخلوها من الافات المحمولة (الفيروسية والبكتيرية) داخليا وخارجيا على ان تخضع لقوانين الحجر الزراعي .

المادة ٦ - يجب ان ترفق مع اوراق الارشالية شهادات صحية زراعية صادرة من بلد المنشأ .

المادة ٧ - يسمح بالتخليص على البذور والتقاوى من قبل الشركات المستوردة بموجب تعهد عدلي بقيمة خمسة الاف دينار يودع لدى وزارة الزراعة بعدم التصرف بالبذور والتقاوى لحين ظهور نتيجة الفحص .

المادة ٨ - لا يسمح بالتخليص على البذور والتقاوى المستوردة من مراكز الحجر الزراعي الا بعد الحصول على اذن تسليم من وزارة الزراعة حسب النموذج المرفق بهذا القرار .

المادة ٩ - يجب ان تحمل عبوات البذور والتقاوى ملصقات باللغة العربية أو الانجليزية من بلد المنشأ تحتوي على :

- ١ - اسم المنتج أو المورد
- ب - النوع والصنف .
- ج - الكمية الصافية بالعبوة .
- د - تاريخ التعبئة أو الانتاج .
- هـ - نسبة الانبات .
- و - نسبة النقاوة .
- ز - رقم التسجيل في الوزارة .
- ح - اسم المستورد المحلي .

ط - في حالة معالجة البذور بمواد سامة يجب ان يوضع تحذير على العبوة يوضح ذلك .

المادة ١٠ - لا يسمح بتغيير الملصقات بعد استيراد البذور والتقاوى .

المادة ١١ - يجب حفظ البذور والتقاوى في موانئها الاصلية المستوردة لها أو المعاي بها من قبل الشركات المحلية ولا يجوز تجزئتها الا بموافقة مسبقة من الجهات المختصة بالوزارة .

المادة ١٢ - يتوجب على الجهات التي تتداول البذور والتقاوى ابراز سعر البيع على العبوات المعدة للبيع .

المادة ١٣ - كل من يخالف احكام هذا القرار يعاقب بالعقوبات المنصوص عليها بالمادة ٤١ من قانون الزراعة رقم ٢٠ لسنة ١٩٧٣ .

المادة ١٤ - يلغى اي قرار آخر تتعارض احكامه مع احكام هذا القرار .

وزير الزراعة
د. سليمان عربيات

الرقم التاريخ : / / ١٩٩٠

نموذج استيراد البذور والتقاوى الزراعية

معالي وزير الزراعة - عمان

ارغب في استيراد البذور / التقاوى الزراعية التالية :

الرقم	النوع	الصنف	بلد المنشأ	اسم الشركة	رقم الكمية	نوع مكان
						المستوردة التسجيل المطلوب التعبئة التخليص في الوزارة استيرادها

- ١ -
- ٢ -
- ٣ -
- ٤ -
- ٥ -
- ٦ -
- ٧ -
- ٨ -
- ٩ -
- ١٠ -

اسم الشركة المستوردة عنوان الشركة المستوردة

رقم رخصة تعامل مهنة الاستيراد تاريخها

اسم المهندس المسؤول لدى الشركة المستوردة

توقيع المهندس

قيمة الطابع ١٠٠ فلس

اسم صاحب الشركة

التوقيع